



تسجيل الأشخاص الاعتباريين

دليل ضريبة الشركات | CTGRJP1

أغسطس 2023



قائمة المحتويات

1.	قائمة المصطلحات	3
2.	المقدمة	6
2.1.	لمحة عامة	6
2.1.1.	نبذة مختصرة	6
2.1.2.	الهدف من هذا الدليل	6
2.1.3.	من الذي يجب عليه قراءة هذا الدليل	6
2.1.4.	كيفية استخدام هذا الدليل	6
2.1.5.	المراجع التشريعية	7
2.1.6.	حالة الدليل	8
3.	التسجيل لضريبة الشركات	9
4.	نظرة عامة على عملية التسجيل لضريبة الشركات	12
4.1.	من الذي يمكنه التسجيل لضريبة الشركات؟	12
4.1.1.	الأشخاص المسجلون بالفعل لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية	12
4.1.2.	قيام الوكلاء الضريبيين بالتسجيل نيابة عن شخص آخر	12
4.1.3.	الأشخاص غير المسجلين لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية	13
4.2.	كيفية التسجيل	13
4.2.1.	عملية التسجيل لضريبة الشركات	13
4.2.2.	المدة اللازمة لمعالجة طلب التسجيل الضريبي	14
4.3.	المستندات الرئيسية المطلوبة لأغراض التسجيل لضريبة الشركات	14
4.4.	التزامات بعد استكمال التسجيل	15
5.	الخاضعون للضريبة والأشخاص المعفيون	16
5.1.	من هو الخاضع للضريبة؟	16
5.2.	من هو الشخص المعفى؟	16
5.2.1.	الأشخاص المعفيون بشكل تلقائي	17
5.2.2.	أشخاص معفيون إذا قاموا بإخطار وزارة المالية واستيفاء شروط ذات صلة	18
5.2.3.	الأشخاص المعفيون إذا تم إدراجهم بقرار من مجلس الوزراء واستوفوا شروط ذات صلة	19
5.2.4.	الأشخاص المعفيون بعد التقدم بطلب إلى الهيئة	21
5.3.	ما هو الدخل المعفى؟	24
6.	الأشخاص الاعتباريون المقيمون	26
6.1.	الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة العامة أو الخاصة التي تم تأسيسها في الدولة	26
6.2.	الكيانات الأجنبية التي تتم إدارتها والتحكم فيها بشكل فعال في الدولة	26



27	6.3. فروع الشركات الإماراتية
27	6.4. الأشخاص الاعتباريون المقيمون المؤهلون لتسهيلات الأعمال الصغيرة
29	7. سلطة الهيئة لتسجيل شخص لضريبة الشركات
30	8. إلغاء التسجيل الضريبي
32	9. التحديثات والتعديلات



1. قائمة المصطلحات

الأعمال الاستخراجية: الأعمال أو أنشطة الأعمال المتعلقة باستكشاف أو استخراج أو إزالة الموارد الطبيعية للدولة، أو إنتاج أو استغلال تلك الموارد أو أي مصلحة فيها وفقاً لما يحدده الوزير.

أعمال الموارد الطبيعية غير الاستخراجية: أعمال أو أنشطة الأعمال المتعلقة بفصل الموارد الطبيعية للدولة أو معالجتها أو معاملتها أو تنقيتها أو تكريرها أو تخزينها أو نقلها أو تسويقها أو توزيعها.

الأعمال: أي نشاط يمارس بانتظام واستمرارية واستقلالية من قبل أي شخص وفي أي مكان، مثل النشاط الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو الحرفي أو المهني أو الخدمي أو أنشطة التنقيب أو أي نشاط آخر يتعلق باستعمال الممتلكات المادية أو غير المادية.

الإقرار الضريبي: معلومات مُقدّمة إلى الهيئة لأغراض ضريبة الشركات وفقاً للنماذج والإجراءات التي تُحددها الهيئة، وتشمل أي جداول أو مرفقات تابعة لها بما في ذلك أي تعديل لها.

إلغاء التسجيل الضريبي: إجراء يتم بموجبه إلغاء تسجيل الشخص لدى الهيئة لأغراض ضريبة الشركات.

الأموال غير المنقولة: تعني أيًا مما يأتي:

أ. أي تجهيزات أو معدات تنشأ كجزء دائم من الأرض أو تلتحق بشكل دائم بالمبنى أو الهيكل أو العمل الهندسي أو تلتحق بقاع البحر.

ب. أي قطعة أرض تنشأ عليها حقوق أو مصالح أو خدمات.

ج. أي مبنى أو هيكل أو عمل هندسي ملتحق بالأرض بشكل دائم أو ملتحق بقاع البحر.

الإيرادات: إجمالي مبلغ الدخل المحقق خلال فترة ضريبية.

الترخيص: الوثيقة الصادرة عن جهة الترخيص، التي يسمح بموجبها ممارسة الأعمال أو نشاط الأعمال في الدولة.

التسجيل الضريبي: إجراء يقوم بموجبه الشخص بالتسجيل لدى الهيئة لأغراض ضريبة الشركات.

الجهة التابعة للحكومة: أي شخص اعتباري مملوك بالكامل ومسيطر عليه بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر من جهة حكومية، يتم تحديده بموجب قرار يصدر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

جهة الترخيص: الجهة المختصة بترخيص أو إجازة الأعمال أو نشاط الأعمال في الدولة.

الجهة الحكومية: الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والوزارات والدوائر الحكومية والأجهزة الحكومية والهيئات، والمؤسسات العامة للحكومة الاتحادية أو للحكومات المحلية.



جهة النفع العام المؤهلة: أي جهة تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة (9) من قانون ضريبة الشركات ويصدر بتحديد ما قرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

حصص المشاركة: امتلاك حصص ملكية كبيرة في أسهم الشخص الاعتباري والتي تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة (23) من قانون ضريبة الشركات.

الحكومة المحلية: أي من حكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد.

الخاضع للضريبة: الشخص الذي يخضع لضريبة الشركات في الدولة بموجب قانون ضريبة الشركات.

الدخل الخاضع للضريبة: الدخل الخاضع لضريبة الشركات بموجب قانون ضريبة الشركات.

الدخل المُعفى: أي دخل مُعفى من ضريبة الشركات بموجب قانون ضريبة الشركات.

الدخل الناشئ في الدولة: الدخل المستحق في الدولة أو المتحقق منها وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (13) من قانون ضريبة الشركات.

الدولة: الإمارات العربية المتحدة.

رقم التسجيل الضريبي: رقم خاص يتم إصداره من الهيئة لكل شخص مُسجل لأغراض ضريبة الشركات في الدولة.

الشخص القائم في المنطقة الحرة: الشخص الاعتباري الذي تم تأسيسه أو إنشاؤه في المنطقة الحرة، أو تم تسجيله بأي شكل آخر فيها، ويشمل فرع الشخص غير المقيم المسجل في المنطقة الحرة.

الشخص المُعفى: الشخص المُعفى من ضريبة الشركات وفقاً للمادة (4) من قانون ضريبة الشركات.

الشخص المقيم: الخاضع للضريبة المحدد في البند (3) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.

الشخص غير المقيم: الخاضع للضريبة المحدد في البند (4) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.

الشخص: أي شخص طبيعي أو شخص اعتباري.

صندوق الاستثمار المؤهل: أي جهة يكون نشاطها الرئيسي إصدار حصص استثمارية لجمع الأموال، أو تجميع أموال المستثمرين أو إنشاء صندوق استثمار مشترك بهدف تمكين أصحاب تلك الأموال المستثمرة من الانتفاع بالأرباح أو العوائد الناتجة عن الاستحواذ أو امتلاك الاستثمارات أو إدارتها أو التصرف فيها، وذلك كله وفقاً للتشريعات المعمول بها ومتى استوفت الشروط المنصوص عليها في المادة (10) من قانون ضريبة الشركات.

ضريبة الشركات: الضريبة التي تفرض بموجب قانون ضريبة الشركات على الأشخاص الاعتباريين ودخل الأعمال.



الفترة الضريبية: الفترة التي يجب تقديم الإقرار الضريبي عنها.

قانون ضريبة الشركات: المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

المنشأة الأجنبية الدائمة: المكان الذي تمارس فيه الأعمال أو أي شكل آخر من أشكال الوجود خارج الدولة للشخص المقيم، والذي يتم تحديده وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المادة (14) من قانون ضريبة الشركات.

المنشأة الدائمة: المكان الذي تُمارس فيه الأعمال أو أي شكل من أشكال الوجود في الدولة للشخص غير المقيم، وفقاً للمادة (14) من قانون ضريبة الشركات.

المنطقة الحرة: المنطقة الجغرافية المخصصة والمحددة الموجودة في الدولة التي يتم تحديدها بموجب قرار يصدر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

نشاط الأعمال: أي معاملة أو نشاط أو سلسلة معاملات أو سلسلة أنشطة يمارسها الشخص في سياق أعماله.

النشاط المكلف به: أي نشاط تمارسه جهة تابعة للحكومة وفقاً للسند القانوني الذي ينشئها أو ينظمها والذي يتم تحديده بموجب قرار يصدر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

الهيئة: الهيئة الاتحادية للضرائب، بصفتها الهيئة المسؤولة عن إدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية في الدولة.

الوزارة: وزارة المالية.

الوكيل الضريبي: هو أي شخص مسجل لدى الهيئة يُوكّل عن شخص آخر لغايات تمثيله لدى الهيئة ومساعدته في القيام بالتزاماته الضريبية وممارسة حقوقه الضريبية المرتبطة.



2. المقدمة

2.1. لمحة عامة

2.1.1. نبذة مختصرة

تم توقيع المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال ("قانون ضريبة الشركات") في 3 أكتوبر 2022، ونُشر في العدد رقم 737 من الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") في 10 أكتوبر 2022.

ويوفر قانون ضريبة الشركات الأساس التشريعي لفرض ضريبة اتحادية على أرباح الشركات والأعمال ("ضريبة الشركات") في الدولة.

وسوف تطبق أحكام قانون ضريبة الشركات على الفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد تاريخ 1 يونيو 2023.

2.1.2. الهدف من هذا الدليل

صُمم هذا الدليل لتوفير إرشادات عامة حول التسجيل لضريبة الشركات في الدولة للأشخاص الاعتباريين. ويقدم هذا الدليل نظرة عامة على:

- قواعد التسجيل لضريبة الشركات،
- كيف يمكن لأي شخص تحديد ما إذا كان ملزماً بالتسجيل لضريبة الشركات أم لا،
- عملية إلغاء التسجيل لضريبة الشركات.

2.1.3. مَنْ الذي يجب عليه قراءة هذا الدليل

هذا الدليل موجّه إلى أي شخص اعتباري يمارس أعمالاً أو نشاطاً أعمال في الدولة. ويشمل ذلك أي شخص غير مقيم لديه منشأة دائمة في الدولة.

2.1.4. كيفية استخدام هذا الدليل

تمت الإشارة إلى المواد ذات الصلة من قانون ضريبة الشركات في كل قسم من أقسام هذا الدليل.

ويُوصى بقراءة الدليل بكامله للوصول إلى الفهم الكامل للتعريفات والعلاقات بين القواعد المختلفة. ومن الممكن الوصول إلى إرشادات أخرى حول بعض الموضوعات التي يتناولها هذا الدليل في الأدلة الأخرى المخصصة لتلك الموضوعات.



في بعض الحالات تستخدم أمثلة مبسطة لشرح كيفية تطبيق متطلبات التسجيل لضريبة الشركات. إن الأمثلة المتوفرة في هذا الدليل:

- تعكس تطبيق تلك المتطلبات بشكل منفصل دون أن تتناول ارتباطها بالأحكام الأخرى الواردة في قانون ضريبة الشركات. ولا تشمل هذه الأمثلة، ولا يقصد بها أن تشمل، الحقائق الكاملة للسيناريوهات الافتراضية المستخدمة ولا كافة جوانب نظام ضريبة الشركات، كما أنه لا ينبغي الاعتماد عليها لأغراض المشورة القانونية أو الضريبية، و
- الغرض منها فقط تزويد القراء بمعلومات عامة حول موضوع هذا الدليل، وتهدف حصرياً إلى شرح القواعد المتعلقة بموضوع هذا الدليل وهي لا تمت بصلة على الإطلاق إلى الوضع الضريبي أو القانوني لأي شخص اعتباري أو طبيعي محدد.

وتجب قراءة هذا الدليل إلى جانب الأدلة الإرشادية الأخرى ذات الصلة المنشورة من قبل الهيئة.

2.1.5. المراجع التشريعية

في هذا الدليل، يُشار إلى التشريعات التالية كالتالي:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "قانون ضريبة الشركات"،
- قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023 في شأن جهات النفع العام المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023"،
- قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2023 في شأن تحديد فئات الأعمال أو أنشطة الأعمال التي يمارسها الشخص الطبيعي المقيم أو غير المقيم التي تخضع لضريبة الشركات المشار إليه بعبارة "قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2023".
- قرار مجلس الوزراء رقم (56) لسنة 2023 بشأن تحديد صلة الشخص غير المقيم في الدولة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "قرار مجلس الوزراء رقم (56) لسنة 2023".
- قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2023 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2023 بشأن الإجراءات الضريبية المشار إليه بعبارة "قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2023".
- القرار الوزاري رقم (43) لسنة 2023 في شأن الاستثناء من التسجيل الضريبي لغايات المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "القرار الوزاري رقم (43) لسنة 2023".
- القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023 في شأن تسهيلات الأعمال الصغيرة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023".



- القرار الوزاري رقم (115) لسنة 2023 في شأن صناديق المعاشات الخاصة وصناديق التأمينات الاجتماعية الخاصة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "القرار الوزاري رقم (115) لسنة 2023".
- قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (6) لسنة 2023 في شأن مهلة تقديم طلب إلغاء التسجيل الضريبي لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (6) لسنة 2023".
- الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (7) لسنة 2023 في شأن أحكام الإعفاء من ضريبة الشركات لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال المشار إليه بعبارة "قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (7) لسنة 2023".

2.1.6. حالة الدليل

لا يعتبر هذا الدليل بمثابة نص ملزم قانوناً، إنما يهدف للمساعدة في فهم الأحكام المتعلقة بتسجيل الأشخاص الاعتباريين لأغراض ضريبة الشركات. ولا ينبغي تفسير المعلومات الواردة بهذا الدليل على أنها مشورة قانونية أو ضريبية. ولا يقصد من هذا الدليل أن يكون شاملاً، أو أن يقدم إجابة محددة لكل حالة. وقد تم إعداد هذا الدليل بناءً على التشريعات بحالتها التي كانت عليها وقت نشر الدليل. ويجب النظر في الظروف المحددة الخاصة بكل شخص على حدة.

سيحدد قانون ضريبة الشركات والقرارات التنفيذية والمواد الإرشادية المشار إليها في هذا الدليل، المبادئ والقواعد التي تنظم تطبيق قواعد تسجيل الأشخاص الاعتباريين لضريبة الشركات. ولا يوجد في هذا المنشور أي شيء من شأنه أن يعدل، أو يقصد منه تعديل، متطلبات أي تشريعات أخرى.

يخضع هذا الدليل للتغيير من دون إشعار مسبق.



3. التسجيل لضريبة الشركات

يعتمد نظام ضريبة الشركات على التقييم الذاتي، الأمر الذي يعني أن الشخص هو المسؤول عن تقييم ما إذا كان يخضع لنطاق ضريبة الشركات من عدمه، وما إذا كان يحتاج إلى الوفاء بأي التزامات تتعلق بضريبة الشركات.

وبشكل عام، يجب على الأشخاص الذي يكونون ضمن نطاق ضريبة الشركات التسجيل لضريبة الشركات. وسيُسمح لهم ذلك بالوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بضريبة الشركات، مثل تقديم الإقرار الضريبي الخاص بضريبة الشركات وسداد أي ضريبة شركات مستحقة.

وبشكل عام سوف تنطبق ضريبة الشركات على "الخاضعين للضريبة" الآتين:

- الشركات الإماراتية وغيرها من الأشخاص الاعتباريين الذين تم تأسيسهم أو تتم إدارتهم والتحكم فيهم بشكل فعال في الدولة،
 - الأشخاص الطبيعيون (الأفراد) الذين يمارسون أعمالاً أو نشاط أعمال في الدولة على النحو المحدد في قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2023،
 - الأشخاص الاعتباريون غير المقيمين (الكيانات القانونية الأجنبية) الذين لديهم منشأة دائمة في الدولة،
 - الأشخاص الاعتباريون غير المقيمين (الكيانات القانونية الأجنبية) الذين لهم صلة في الدولة نتيجة تحقيق دخل من أي أموال غير منقولة في الدولة على النحو المحدد في قرار مجلس الوزراء رقم (56) لسنة 2023،
 - الأشخاص الاعتباريون الذين تم تأسيسهم في منطقة حرة في الدولة (في حالة استيفائهم للشروط اللازمة لاعتبارهم شخصاً مؤهلاً قائماً في المنطقة الحرة، حيث يمكنهم في هذه الحالة الاستفادة من الخضوع لضريبة الشركات بنسبة 0% على دخلهم المؤهل)،
 - الأشخاص غير المقيمين الذين ليس لديهم منشأة دائمة في الدولة ويحققون دخلاً ناشئاً في الدولة،
 - الأشخاص غير المقيمين الذين لديهم منشأة دائمة في الدولة ويحققون دخلاً ناشئاً في الدولة لا يعود لمنشأتهم الدائمة.
- وهناك فئات معينة من الأشخاص لا يتوجب عليهم التسجيل لضريبة الشركات في حال تم استثنائهم على وجه التحديد في القرار ذي الصلة¹. ويعتمد وجوب التسجيل وتوفير المستندات الداعمة ذات الصلة على ما إذا كان الشخص هو شخص طبيعي (أي فرد) أم شخص اعتباري (أي كيان قانوني)، وعلى ما إذا كان يعتبر خاضعاً للضريبة (أي شخص مقيم أو شخص غير مقيم) أو شخص مُعفى لأغراض ضريبة الشركات.

ويوضح الجدول أدناه مَنْ الذي سيجب عليه التسجيل لضريبة الشركات، وسوف تتضمن الأقسام التالية هذه الفئات بمزيد من التفصيل.

¹ القرار الوزاري رقم (43) لسنة 2023.



بمجرد تسجيل أي شخص، تصدر له الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") رقم تسجيل ضريبي، والذي سيكون الرقم المرجعي لهذا الشخص لضريبة الشركات، ويجب على الشخص استخدام هذا الرقم عند مراسلة الهيئة بخصوص ضريبة الشركات.

الجدول (1): نظرة عامة على متطلبات التسجيل لضريبة الشركات

نظرة عامة على مَنْ يجب عليه التسجيل لضريبة الشركات	
الخاضع للضريبة	
الشخص الاعتباري المقيم	✓
الشخص الاعتباري غير المقيم الذي لديه منشأة دائمة في الدولة	✓
الشخص الاعتباري غير المقيم الذي له صلة في الدولة	✓
الشخص الطبيعي بشرط استيفاء شروط معينة	✓
الشخص المعفى	
الجهة الحكومية	لا تحتاج إلى التسجيل إلا إذا كانت تمارس أعمال أو نشاط أعمال بموجب ترخيص صادر عن جهة الترخيص
الجهة التابعة للحكومة	لا تحتاج إلى التسجيل إلا إذا كانت تمارس أعمال أو نشاط أعمال لا يكون ضمن الأنشطة المكلفة بها
الأعمال الاستخراجية	لا تحتاج إلى التسجيل إلا إذا كانت تمارس أعمالاً تقع ضمن نطاق ضريبة الشركات
أعمال الموارد الطبيعية غير الاستخراجية	لا تحتاج إلى التسجيل إلا إذا كانت تمارس أعمالاً أخرى تقع ضمن نطاق ضريبة الشركات
جهة النفع العام المؤهلة	✓



✓	صندوق الاستثمار المؤهل
✓	صندوق المعاشات أو التأمينات الاجتماعية
✓	الشخص الاعتباري الذي يملكه بالكامل ويسيطر عليه بالكامل شخص مُعفى آخر معين



4. نظرة عامة على عملية التسجيل لضريبة الشركات

4.1. مَنْ الذي يمكنه التسجيل لضريبة الشركات؟

سوف يتعين على معظم الخاضعين للضريبة التسجيل لضريبة الشركات، ولكن يستثنى الأشخاص غير المقيمين الذين يحققون دخلاً ناشئاً في الدولة فقط من دون أن تكون لديهم منشأة دائمة في الدولة،² حيث لا يتعين على هؤلاء الأشخاص التسجيل.

إلا أنه عندما يكون للشخص الاعتباري غير المقيم صلة في الدولة نتيجة تحقيق دخل من أي أموال غير منقولة في الدولة، فسوف يكون ملزماً بالتسجيل لضريبة الشركات.³

وعادةً لا يخضع الشخص المُعفى لضريبة الشركات حال استيفائه لشروط معينة، ولكن تظل بعض فئات الأشخاص المعفيين مُلزَمة بالتسجيل.⁴

وبما أن نظام ضريبة الشركات هو نظام قائم على التقييم الذاتي، فإن الشخص الواقع ضمن نظام ضريبة الشركات سوف يكون مسؤولاً عن التسجيل لضريبة الشركات.

4.1.1. الأشخاص المسجلون بالفعل لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية

إن الشخص المسجل لضريبة القيمة المضافة و / أو الضريبة الانتقائية ملزم بالتسجيل لضريبة الشركات إذا ما كان يقع ضمن نطاق نظام ضريبة الشركات. وبمجرد تسجيله سوف يصدر له رقم تسجيل ضريبي منفصل لأغراض ضريبة الشركات. وسوف يكون رقم التسجيل الضريبي لضريبة الشركات مماثلاً لرقم تسجيله الضريبي الحالي لضريبة القيمة المضافة و / أو الضريبة الانتقائية، ولكن الرقم الأخير سوف يكون مختلفاً عن رقم تسجيله الضريبي لضريبة القيمة المضافة و / أو الضريبة الانتقائية.

4.1.2. قيام الوكلاء الضريبيين بالتسجيل نيابة عن شخص آخر

سوف يكون لدى العديد من الأشخاص وكلاء ضريبيين يتصرفون بالنيابة عنهم ويساعدونهم على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، شريطة الوفاء بشروط معينة. وقد يكون أولئك الوكلاء الضريبيين يتصرفون بالفعل نيابةً عن الأشخاص لأغراض ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وسوف يكونون قادرين على القيام بالأمر ذاته لأغراض ضريبة الشركات، إذا كانوا مسجلين لدى الهيئة كوكلاء ضريبيين لأغراض ضريبة الشركات.

² الفقرة (هـ) من البند (1) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (43) لسنة 2023.

³ المادة (4) من قرار مجلس الوزراء رقم (56) لسنة 2023.

⁴ الفقرات من (هـ) إلى (ط) من البند (1) من المادة (4) من قانون ضريبة الشركات.



4.1.3. الأشخاص غير المسجلين لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية

سوف يتعين على الخاضعين للضريبة الذين لا يخضعون لضريبة القيمة المضافة أو الضريبة الانتقائية ولكنهم يقعون ضمن نطاق ضريبة الشركات التسجيل لأغراض ضريبة الشركات.

4.2. كيفية التسجيل

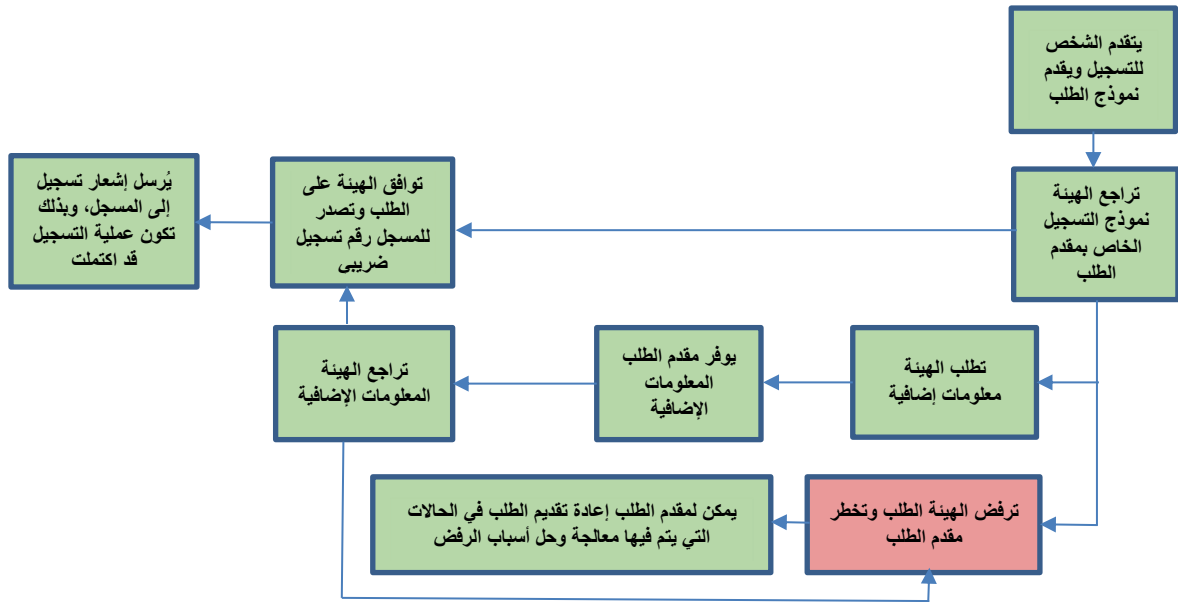
يمكن تقديم طلب التسجيل لضريبة الشركات على بوابة "إمارات تاكس". ويمكن للشخص المسجل بالفعل لضريبة القيمة المضافة أو الضريبة الانتقائية استخدام بيانات الدخول الحالية الخاصة به. أما الشخص الذي لم يسبق له التسجيل لدى الهيئة فسوف يتعين عليه إنشاء بيانات دخول جديدة في أول مرة يدخل فيها إلى بوابة "إمارات تاكس".

وهناك دليل مستخدم تفصيلي حول عملية التسجيل لضريبة الشركات متاح على [الموقع الإلكتروني للهيئة](#)، كما يمكن الحصول على مزيد من الدعم عبر الاتصال بخط الدعم الذي توفره الهيئة 80082923 خلال ساعات العمل.

4.2.1. عملية التسجيل لضريبة الشركات

يجب على الشخص الذي يرغب في التسجيل لضريبة الشركات تقديم طلب التسجيل مصحوبًا بالمستندات الداعمة ذات الصلة إلى الهيئة. وتقوم الهيئة بمراجعة كل طلب على حده وتوافق عليه أو ترفضه. وبمجرد الموافقة على الطلب، ستصدر الهيئة للشخص رقم تسجيل ضريبي.

رسم توضيحي 1: نظرة عامة على عملية التسجيل لضريبة الشركات





4.2.2. المدة اللازمة لمعالجة طلب التسجيل الضريبي

تستهدف الهيئة مراجعة نموذج طلب التسجيل والرد عليه خلال 20 يوم عمل من تاريخ استلامها لطلب التسجيل.

وفي حال طلبت الهيئة معلومات إضافية، فإن الهيئة سوف تقوم بالرد على مقدم الطلب خلال 20 يوم عمل من تاريخ استلامها للمعلومات الإضافية. وإذا لم تقدم المعلومات الإضافية خلال الإطار الزمني المحدد من قبل الهيئة، فسوف يتم رفض الطلب، وسيلزم تقديم طلب جديد.

4.3. المستندات الرئيسية المطلوبة لأغراض التسجيل لضريبة الشركات

صممت عملية التسجيل لضريبة الشركات بحيث تكون بسيطة وسهلة الاستكمال بالنسبة لمقدمي الطلبات. والمعلومات اللازمة لاستكمال طلب التسجيل هي معلومات يجب أن تكون متوفرة بالفعل لدى مقدم الطلب أو من المتوقع توفرها لديه.

ويجب على مقدمي الطلبات التأكد من امتلاكهم للمستندات المحددة في الجدول (2) قبل بدء عملية التسجيل لضريبة الشركات.

الجدول (2): المستندات الرئيسية المطلوبة لعملية تسجيل الأشخاص الاعتباريين المقيمين لضريبة الشركات

المستندات	درجة الأهمية
رخصة أعمال / تفاصيل الرخصة التجارية (ويتم تحميل صورة من الرخصة)	إلزامي
جواز سفر المالك الذي يمتلك بشكل مباشر 25% على الأقل من أسهم الشخص الاعتباري أو الشخص المُعفى (ويتم تحميل صورة للصفحة التي تحمل الصورة الشخصية)	إلزامي إذا كان المالك فردًا
بطاقة الهوية الإماراتية للمالك الحالي الذي يمتلك بشكل مباشر 25% على الأقل من أسهم الشخص الاعتباري (ويتم تحميل صورة أمامية وخلفية لبطاقة الهوية الإماراتية)	إلزامي إذا كان المالك فردًا ومقيمًا بالدولة
جواز سفر المخول بالتوقيع (ويتم تحميل صورة للصفحة التي تحمل الصورة الشخصية)	إلزامي
الهوية الإماراتية للمخول بالتوقيع (ويتم تحميل صورة أمامية وخلفية لبطاقة الهوية الإماراتية)	إلزامي إذا كان المخول بالتوقيع مقيمًا بالدولة



إلزامي	سند التفويض للمخول بالتوقيع (يتم تحميل إما صورة من الوكالة القانونية أو عقد التأسيس)
--------	--

بالإضافة إلى المستندات المطلوبة الموضحة أعلاه، يمكن أن تطلب الهيئة معلومات أخرى تعتقد أنها ضرورية للموافقة على الطلب أو رفضه.

وإذا كانت هناك حاجة إلى معلومات إضافية، فسوف تقوم الهيئة بالتواصل مع مقدم الطلب عبر بوابة "إمارات تاكس"، فيُرسَل لمقدم الطلب بريد إلكتروني و / أو إشعار برسالة نصية قصيرة وتُغيّر حالة الطلب الخاص به إلى "في انتظار المعلومات". ويجب على مقدم الطلب تقديم المعلومات المطلوبة خلال الإطار الزمني الذي تحدده الهيئة، وذلك حتى يتسنى للهيئة مواصلة معالجة طلبه.

4.4. التزامات بعد استكمال التسجيل

بمجرد تسجيل الشخص لضريبة الشركات، فإنه يخضع لعدد من الالتزامات الإدارية الخاصة بضريبة الشركات. وتشمل تلك الالتزامات ما يلي:

- تقديم إقرار ضريبي لضريبة الشركات وسداد أي ضريبة شركات مستحقة خلال 9 أشهر من نهاية الفترة الضريبية الخاصة به،⁵
- الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات التي تدعم موقفه الضريبي لمدة 7 سنوات بعد انتهاء الفترة الضريبية التي تتعلق بها،⁶ و
- التأكد من تحديث جميع معلومات التسجيل الخاصة به، وإخطار الهيئة بخصوص أي تغييرات قد تطرأ على هذه المعلومات خلال 20 يوم عمل، حتى لا تتم فرض أية غرامات إدارية.⁷

⁵ المادة (48) والبنـد (1) من المادة (53) من قانون ضريبة الشركات.

⁶ البنـد (1) من المادة (56) من قانون ضريبة الشركات.

⁷ ينص البنـد (4) من المادة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2023 على أنه يجب على أي شخص خاضع للضريبة إخطار الهيئة خلال (20) عشرين يوم عمل بأي تغيير يطرأ على بياناته المحفوظة لديها.



5. الخاضعون للضريبة والأشخاص المعفيون

5.1. مَنْ هو الخاضع للضريبة؟

بموجب قانون ضريبة الشركات، فإن الخاضع للضريبة إما أن يكون شخصاً مقيماً أو شخصاً غير مقيم. وكون الشخص هو شخص مقيم أو شخص غير مقيم هو ما يحدد نطاق التزاماته الضريبية.

الشخص المقيم يمكن أن يكون:

1. الشخص الاعتباري الذي تم تأسيسه، أو إنشاؤه أو الاعتراف به بأي شكل آخر، بموجب التشريعات السارية في الدولة (بما في ذلك الشخص الذي تم تأسيسه، أو إنشاؤه أو تسجيله بأي شكل آخر في منطقة حرة)،⁸ أو
2. الشخص الاعتباري الذي تم تأسيسه، أو إنشاؤه أو الاعتراف به بأي شكل آخر، بموجب تشريعات دولة أخرى أو إقليم أجنبي والذي "تتم إدارته والتحكم فيه بشكل فعال" في الدولة،⁹ أو
3. الشخص الطبيعي الذي يزاول أعمالاً أو نشاط أعمال خاضعة للضريبة في الدولة وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2023.¹⁰

ويجب على الشخص الاعتباري المقيم التسجيل لضريبة الشركات. وسوف يصدر دليل آخر حول تسجيل الأشخاص الطبيعيين لضريبة الشركات في المستقبل القريب.

مثال 1: شخص اعتباري تم تأسيسه في الدولة

الشركة (أ) هي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تأسيسها في الدولة. وكونها شركة تم تأسيسها في الدولة، فسوف تعتبر شخصاً مقيماً بموجب قانون ضريبة الشركات وعليها التسجيل لضريبة الشركات.

5.2. مَنْ هو الشخص المعفى؟

هناك أشخاص معينون سيتم إعفاؤهم من ضريبة الشركات، ويُشار إليهم كأشخاص معفيين. ويقع الأشخاص المعفيون ضمن فئة من الفئات الأربعة الآتية:

1. أشخاص معفيون بشكل تلقائي؛ و
2. أشخاص معفيون إذا قاموا بإخطار وزارة المالية واستوفوا شروط ذات صلة؛ و

⁸ الفقرة (أ) من البند (3) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.

⁹ الفقرة (ب) من البند (3) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.

¹⁰ الفقرة (ج) من البند (3) والبند (6) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.



3. أشخاص معفيون إذا تم إدراجهم بقرار من مجلس الوزراء واستوفوا شروط ذات صلة؛ و
4. أشخاص معفيون بعد التقدم بطلب للهيئة وموافقتها عليه.

إضافة إلى ذلك، فإذا كان الشخص الاعتباري الذي تم تأسيسه، أو إنشاؤه أو الاعتراف به بأي شكل آخر بموجب التشريعات السارية في الدولة لا يحقق سوى دخل مُعفى،¹¹ فإن هذا الأمر لا يعفيه من التسجيل لضريبة الشركات. ويظل هذا الشخص الاعتباري يعامل كخاضع للضريبة وعليه التسجيل لأغراض ضريبة الشركات. يرجى الرجوع إلى القسم (5.3) لمزيد من المعلومات حول الدخل المُعفى.

5.2.1. الأشخاص المعفيون بشكل تلقائي

الجهات الحكومية

تشمل الجهات الحكومية الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والوزارات والدوائر الحكومية والأجهزة الحكومية والهيئات، والمؤسسات العامة للحكومة الاتحادية أو للحكومات المحلية.¹²

وتعفى الجهات الحكومية تلقائياً من ضريبة الشركات.¹³ ولكن تخضع الجهة الحكومية لضريبة الشركات إذا كانت تمارس أعمال أو نشاط أعمال بموجب ترخيص صادر من جهة الترخيص. وتعامل أية أعمال أو نشاط أعمال تمارسه الجهة الحكومية بموجب ترخيص صادر من جهة الترخيص كأعمال مستقلة، وتخضع هذه الجهة لضريبة الشركات فيما يتعلق بتلك الأعمال أو نشاط الأعمال الصادر لها الترخيص، وعليها التسجيل لضريبة الشركات.¹⁴

مثال 2: جهة حكومية منشأة في الدولة

الوزارة (م) هي جهة حكومية في الدولة وتعتبر جزءاً من الحكومة الاتحادية، ولا تمارس الوزارة (م) أعمال بموجب ترخيص.

تُعفى الجهة الحكومية تلقائياً من ضريبة الشركات طالما أنها لا تمارس أعمالاً بموجب ترخيص. ونظراً لأن الوزارة (م) هي جزء من الحكومة الاتحادية، فهي غير مُطالبة بالتسجيل لضريبة الشركات.

¹¹ المادة (22) من قانون ضريبة الشركات.

¹² المادة (1) من قانون ضريبة الشركات.

¹³ البند (1) من المادة (5) من قانون ضريبة الشركات.

¹⁴ البند (2) من المادة (5) من قانون ضريبة الشركات.



5.2.2. أشخاص معفيون إذا قاموا بإخطار وزارة المالية واستيفاء شروط ذات صلة

الأعمال الاستخراجية، وأعمال الموارد الطبيعية غير الاستخراجية التي تستوفي الشروط ذات الصلة

تُعفى كل من الأعمال الاستخراجية وأعمال الموارد الطبيعية غير الاستخراجية التي تستوفي الشروط ذات الصلة من ضريبة الشركات.¹⁵ وفي حال كانت الأعمال الاستخراجية وأعمال الموارد الطبيعية غير الاستخراجية تمارس أعمال مستقلة لا تعد أنشطة مساندة لعملها الاعتيادي وكانت الإيرادات المتحققة من هذه الأعمال المستقلة تجاوز نسبة 5% من إجمالي إيراداتها، فسوف يكون عليها التسجيل لدى الهيئة لضريبة الشركات.¹⁶

مثال 3: الأعمال الاستخراجية وأعمال الموارد الطبيعية غير الاستخراجية التي تستوفي متطلبات الإعفاء من ضريبة الشركات

الشركة (ت) هي شركة أعمال استخراجية والشركة (و) هي شركة أعمال موارد طبيعية غير استخراجية. تستوفي كلا الجهتين متطلبات الإعفاء من ضريبة الشركات.

الشركتان (ت) و(و) غير مطالبتان بالتسجيل لضريبة الشركات حيث ستم معاملتهما كشخصين مُعفيين.

مثال 4: أعمال استخراجية وأعمال موارد طبيعية غير استخراجية لا تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة (7) أو المادة (8) من قانون ضريبة الشركات

تعمل الشركة (ف) في مجال استخراج النفط لكنها لا تستوفي شروط إعفاءها من ضريبة الشركات.

وحيث أن الشركة (ف) لا تستوفي شروط معاملتها كشخص مُعفى، فبالتالي هي شخص خاضع للضريبة يتعين عليه التسجيل لضريبة الشركات.

مثال 5: أعمال استخراجية تمارس أنشطة مساندة تجاوز بشكل دوري نسبة 5% من إجمالي الإيرادات

الشركة (ي) هي شركة أعمال استخراجية تم إنشائها وتسجيلها وتخضع فعلياً للضريبة في إمارة عجمان. وعلى أساس سنوي، تمارس الشركة (ي) أنشطة مساندة تمثل 15% من إجمالي إيراداتها.

¹⁵ البند (1) من المادة (7) والبنود (1) من المادة (8) من قانون ضريبة الشركات.

¹⁶ البند (3) من المادة (7) والبنود (3) من المادة (8) من قانون ضريبة الشركات.



ونظرًا لأن الشركة (ي) تمارس أنشطة مساندة تمثل ما يزيد عن 5% من إجمالي إيراداتها، فيتعين عليها التسجيل لضريبة الشركات والإقرار عن الإيرادات العائدة للأعمال المساندة والنفقات ذات الصلة في إقرار ضريبة الشركات.

5.2.3. الأشخاص المعفيون إذا تم إدراجهم بقرار من مجلس الوزراء واستوفوا شروط ذات صلة

الجهة التابعة للحكومة

الجهة التابعة للحكومة هي أي شخص اعتباري مملوك بالكامل ومسيطر عليه بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر من جهة حكومية، يتم تحديده بموجب قرار يصدر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.¹⁷

تُعفى من ضريبة الشركات الجهات التابعة للحكومة التي تمارس الأنشطة المكلفة بها المدرجة في قرار من مجلس الوزراء.¹⁸ ولكن إذا كانت جهة تابعة للحكومة تمارس أعمال أو نشاط أعمال لا تقع ضمن الأنشطة المكلفة بها، فتكون خاضعة لضريبة الشركات فيما يتعلق بتلك الأنشطة ويجب عليها التسجيل لضريبة الشركات.¹⁹

مثال 6: جهة تابعة للحكومة تمارس أنشطة مكلف بها

الشركة (ر) هي شركة تم تأسيسها في إمارة أبوظبي وهي مملوكة بالكامل ومسيطر عليها بالكامل من قبل الدائرة (د) في إمارة أبوظبي. والشركة (ر) مدرجة في قرار من مجلس الوزراء كجهة تابعة للحكومة مع الأنشطة المكلفة بها، ولا تمارس أي أنشطة أعمال أخرى.

نظرًا لأن الشركة (ر) وجميع أنشطتها مدرجة في قرار من مجلس الوزراء، يتم إعفاء الجهة من ضريبة الشركات وتكون غير مطالبة بالتسجيل لضريبة الشركات.

مثال 7: جهة تابعة للحكومة تمارس كلاً من أنشطة مكلف بها وأنشطة غير مكلف بها

الشركة (س) هي شركة مملوكة بالكامل ومسيطر عليها بالكامل من قبل الدائرة (د) في إمارة الشارقة. تمارس الجهة أنشطة مكلفة بها ومدرجة في قرار من مجلس الوزراء كجهة تابعة للحكومة. وتمارس أيضًا الشركة (س) أنشطة غير مكلفة بها.

¹⁷ المادة (1) من قانون ضريبة الشركات.

¹⁸ البند (1) من المادة (6) من قانون ضريبة الشركات.

¹⁹ البند (2) من المادة (6) من قانون ضريبة الشركات.



نظرًا لأن الشركة (س) تمارس أنشطة غير مكلفة بها، فستخضع أنشطة الأعمال تلك للضريبة ويتعين على الشركة (س) التسجيل لضريبة الشركات، وسيُغفى الدخل المحقق من الأنشطة المكلفة بها والنفقات ذات الصلة المتكبدة عن الأنشطة المكلفة بها من ضريبة الشركات.

جهة النفع العام المؤهلة

هي مؤسسة يتم إنشاؤها من قبل الأفراد أو الجهات الحكومية أو غير الحكومية لممارسة أنشطة دينية أو خيرية أو علمية أو فنية أو ثقافية أو رياضية أو تعليمية أو صحية أو بيئية أو إنسانية أو حماية الحيوان، دون دافع تحقيق ربح لتوزيعه على الأفراد.²⁰

وفي هذا الصدد، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023 والذي حدد جهات النفع العام المؤهلة لأغراض ضريبة الشركات. ويتعين على جهات النفع العام المؤهلة المدرجة في قرار مجلس الوزراء هذا التسجيل لأغراض ضريبة الشركات والحصول على رقم تسجيل ضريبي لضريبة الشركات.²¹ وسوف يتاح تقديم طلبات التسجيل لأغراض ضريبة الشركات لجهات النفع العام المؤهلة اعتبارًا من 1 أكتوبر 2023.²²

وجهة النفع العام غير المدرجة في قرار مجلس الوزراء كجهة نفع عام مؤهلة لن تعتبر شخص مُعفى، بل ستكون خاضعة للضريبة ويتعين عليها التسجيل لضريبة الشركات بحسب نوع الكيان ذي الصلة، على سبيل المثال كشخص اعتباري مقيم.

مثال 8: جهة خيرية منشأة في الدولة

الجهة الخيرية (أ) هي جهة خيرية مرخصة في إمارة رأس الخيمة كجهة خيرية لحماية الحيوانات. تستوفي الجهة الخيرية جميع الشروط المنصوص عليها في المادة (9) من قانون ضريبة الشركات، وترغب في أن تُعامل كجهة نفع عام مؤهلة وأن تُعفى من ضريبة الشركات.

تم إدراج الجهة الخيرية (أ) في قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023، ولذلك يتعين عليها التسجيل لضريبة الشركات حتى تعتبر كجهة نفع عام مؤهلة، ويتم إعفاؤها من ضريبة الشركات.

²⁰ البند (1) من المادة (9) من قانون ضريبة الشركات.

²¹ البند (2) من المادة (51) من قانون ضريبة الشركات.

²² البند (1) من المادة (2) من قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (7) لسنة 2023.



5.2.4. الأشخاص المعفيون بعد التقدم بطلب إلى الهيئة

يجوز إعفاء أشخاص معينين من ضريبة الشركات في حال استيفائهم لشروط محددة. ويجب على هؤلاء الأشخاص التقدم بطلب للهيئة للإعفاء من ضريبة الشركات.²³ والأشخاص الذين يجوز إعفاؤهم في حالة الموافقة على طلبهم من قبل الهيئة هم:

1. صناديق المعاشات أو التأمينات الاجتماعية العامة والخاصة، و
2. صناديق الاستثمار المؤهلة، و
3. الأشخاص الاعتباريون الذين تم تأسيسهم في الدولة والمملوكون بالكامل ويتم التحكم فيهم بالكامل من قبل أشخاص معفيين معينين، و
4. أي أشخاص آخرين يتم تحديدهم بموجب قرار يصدر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

يجب على هذه الجهات التسجيل لضريبة الشركات والحصول على رقم تسجيل ضريبي قبل التقدم بطلب للإعفاء من ضريبة الشركات.²⁴ وسوف تتاح إمكانية تقديم طلبات التسجيل لأغراض ضريبة الشركات لفئات الأشخاص الأربع الواردة أعلاه اعتباراً من 1 يونيو 2024.²⁵

وبعد موافقة الهيئة على طلب الإعفاء سيظل الشخص الاعتباري ملزماً بتقديم تصريح.²⁶ وإذا لم يعد الشخص معفى من الضريبة، فسوف يجب عليه الامتثال بالالتزامات الاعتيادية لضريبة الشركات.

صندوق المعاشات أو التأمينات الاجتماعية

عادةً ما يتم إنشاء صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية العامة²⁷ ورعايتها وإدارتها من قبل جهة حكومية اتحادية أو محلية. ومع ذلك، وبما أن الحق في الحصول على المنافع من هذه الصناديق وأي أصول فائضة للصندوق يعود بطبيعة الحال إلى المستفيدين، فإنها لا تعتبر عادةً مملوكة بالكامل ومسيطر عليها بالكامل من قبل الجهة الحكومية التي تشرف عليها.

وسوف تكون صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية العامة والخاصة ملزمة بالتسجيل لضريبة الشركات حيث سيتم اعتبارها خاضعة للضريبة.²⁸ وبمجرد التسجيل، سيكون بإمكان الصناديق أن تتقدم بطلب إلى الهيئة لمعاملتها كشخص مُعفى، بشرط استيفائها جميع الشروط ذات الصلة.²⁹

²³ البند (3) من المادة (4) من قانون ضريبة الشركات.

²⁴ البند (2) من المادة (51) من قانون ضريبة الشركات.

²⁵ البند (2) من المادة (2) من قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (7) لسنة 2023.

²⁶ البند (5) من المادة (53) من قانون ضريبة الشركات.

²⁷ الفقرة (ز) من البند (1) من المادة (4) من قانون ضريبة الشركات.

²⁸ البند (2) من المادة (51) من قانون ضريبة الشركات.

²⁹ البند (3) من المادة (4) من قانون ضريبة الشركات.



يجوز لصندوق التأمينات الاجتماعية الخاص التقدم بطلب إلى الهيئة لإعفاءه من ضريبة الشركات، حال استيفائه لجميع الشروط الآتية:

1. أن يتكون الصندوق من مجموعة أصول تم تخصيصها بموجب قانون أو عقد كأصول للصندوق أو تم تمويل الاستحواذ على هذه الأصول بالاشتراكات في الصندوق أو من خلالها لاستخدامها حصرياً لغرض تمويل مكافأة نهاية الخدمة؛
2. أن يتكون دخل الصندوق فقط من الدخل كما هو محدد في القرار ذي الصلة؛
3. أن يكون للصندوق مدققاً.³⁰

يجوز لصندوق المعاشات الخاص التقدم بطلب إلى الهيئة لإعفاءه من ضريبة الشركات، حال استيفائه لجميع الشروط الآتية:

1. أن يتكون الصندوق من مجموعة أصول تم تخصيصها بموجب قانون أو عقد كأصول نظام المعاشات أو تم تمويل الاستحواذ على هذه الأصول بالاشتراكات في نظام المعاشات أو من خلالها لاستخدامها حصرياً لغرض تمويل منافع نظام المعاشات؛
2. أن يمنح الصندوق أعضاء نظام المعاشات أو المستحقين حقاً أو مطالبات تعاقدية أو استحقاقات أخرى، وذلك مقابل أصول الصندوق أو دخله؛
3. أن يتكون دخل الصندوق فقط من الدخل كما هو محدد في القرار ذي الصلة؛
4. أن يكون للصندوق مدققاً.³¹

مثال 9: صندوق معاشات منشأ في الدولة

الشركة (و) هي صندوق معاشات خاص تم إنشاؤه في إمارة أم القيوين ويستوفي الشروط اللازمة للإعفاء من ضريبة الشركات. يرغب الصندوق في التقدم بطلب إلى الهيئة لمعاملته كشخص مُعفى.

سيُعتبر على الشركة (و) التسجيل لضريبة الشركات كون الصندوق سيُعتبر خاضعاً للضريبة لأغراض ضريبة الشركات، وذلك حتى تاريخ موافقة الهيئة على طلب إعفاءه من ضريبة الشركات. وما أن يتم تسجيل الشركة (و) لضريبة الشركات، سيكون بإمكانها أن تتقدم بطلب إلى الهيئة لمعاملتها كشخص مُعفى بشرط استيفائها جميع الشروط ذات الصلة.

صناديق الاستثمار المؤهلة

في حين أن هناك العديد من الهياكل التي قد تتخذها صناديق الاستثمار الجماعي، يشير مصطلح صندوق الاستثمار إلى ترتيب تعاقدى أو شخص اعتباري هدفه الأساسي هو تجميع أموال المستثمرين واستثمار هذه الأموال وفقاً لسياسة استثمار محددة.

³⁰ المادة (3) من القرار الوزاري رقم (115) لسنة 2023.

³¹ المادة (2) من القرار الوزاري رقم (115) لسنة 2023.



وبغض النظر عن نوع صندوق الاستثمار، يسعى قانون ضريبة الشركات إلى ضمان الحياد الضريبي لصناديق الاستثمار بحيث يكون المستثمرون، سواء كانوا محليين أو أجانب، في ذات الوضع الضريبي أو في وضع ضريبي مشابه كما لو كانوا قد استثمروا مباشرة في الأصول الأساسية للصندوق.

وإقراراً لمبدأ الحيادية، يمكن لصندوق الاستثمار التقدم بطلب للهيئة للإعفاء من ضريبة الشركات كصندوق استثمار مؤهل حال استيفائه للشروط ذات الصلة.³² ومع ذلك، يجب على صندوق الاستثمار التسجيل لضريبة الشركات قبل القيام بذلك.³³

مثال 10: صندوق استثمار مؤهل منشأ في الدولة

الشركة (س) هي صندوق استثماري أنشئ في إمارة الفجيرة. يستوفي صندوق الاستثمار جميع الشروط ليتم اعتباره صندوق استثمار مؤهل في الدولة. ترغب الشركة في تقديم طلب إلى الهيئة لتصبح صندوق استثمار مؤهل وتُعفى من ضريبة الشركات.

يتعين على الشركة (س) التسجيل لضريبة الشركات قبل تقديم طلبها إلى الهيئة ليتم اعتبارها صندوق استثمار مؤهل. في حال الموافقة على الطلب بعد التسجيل، سيتم إعفاء صندوق الاستثمار المؤهل من ضريبة الشركات.

الشركات التابعة المملوكة بالكامل لأشخاص معفيين معينين

سيتم إعفاء الشخص الاعتباري الذي تم تأسيسه في الدولة والمملوك بالكامل من قبل جهة حكومية أو جهة تابعة للحكومة أو صندوق استثمار مؤهل أو صندوق معاشات أو تأمينات اجتماعية عام أو خاص من ضريبة الشركات في حال استيفاء شروط معينة.³⁴

لغايات التأهل للإعفاء، يجب على الشخص الاعتباري القيام بنشاط الشخص المعفى بشكل جزئي أو كامل، أو أن يقوم حصرياً بحيازة الأصول أو استثمار الأموال لمنفعة الشخص المعفى، أو أن يقوم حصراً بأنشطة مساندة لتلك التي يقوم بها الشخص المعفى. في حال استيفاء أحد هذه الشروط، فسوف يتعين على الشخص الاعتباري التسجيل لضريبة الشركات أولاً ومن ثم يمكنه أن يتقدم بطلب إلى الهيئة لإعفائه من ضريبة الشركات.³⁵

³² البند (1) من المادة (10) من قانون ضريبة الشركات.

³³ البند (2) من المادة (51) من قانون ضريبة الشركات.

³⁴ الفقرة (ح) من البند (1) من المادة (4) من قانون ضريبة الشركات.

³⁵ البند (3) من المادة (4) والبند (2) من المادة (51) من قانون ضريبة الشركات.



مثال 11: شركة تابعة لشخص مُعفى من نوع معين

الشركة (ز) هي شركة قابضة مملوكة بالكامل للصندوق (أ)، وهو صندوق استثمار مؤهل يمارس الأعمال في إمارة أبوظبي. تعمل الشركة (ز) حصرياً في استثمار الأموال لمنفعة الصندوق (أ)، وهو شخص مُعفى. يجب على الشركة (ز) التسجيل لضريبة الشركات حيث سيتم اعتبارها خاضعة للضريبة على الرغم من كونها مملوكة بالكامل لصندوق استثمار مؤهل. وما أن يتم تسجيل الشركة (ز)، سيكون بإمكانها التقدم بطلب إلى الهيئة لتتم معاملتها كشخص مُعفى.

مثال 12: كيان مملوك بالكامل لجهة حكومية لا تمارس أنشطة مكلفة بها

الدائرة (د) في إمارة الفجيرة جزء من حكومة الإمارة. تمتلك الدائرة شركة (ك) بالكامل وهي شركة تمارس أنشطة أعمال لا تتعلق بالمهام الحكومية للدائرة (د). والشركة (ك) ليست مدرجة في قرار مجلس الوزراء كجهة تابعة للحكومة. مع أن الشركة (ك) مملوكة بالكامل للدائرة (د) (وهي جهة حكومية)، ولكن الشركة (ك) ليست مدرجة في قرار مجلس الوزراء كجهة تابعة للحكومة تمارس أنشطة مكلف بها، فسيتعين على شركة (ك) التسجيل لضريبة الشركات.

5.3. ما هو الدخل المُعفى؟

هناك عدد من أنواع الدخل غير الخاضع لضريبة الشركات بموجب قانون ضريبة الشركات، وتعرف بعبارة الدخل المُعفى.³⁶ إذا كان شخص لا يحقق إلا دخلاً مُعفى خلال فترة ضريبية، فلا يكون عليه سداد أي ضريبة شركات لأن الدخل الذي حصل عليه ليس خاضعاً للضريبة. ولكن ذلك لا يجعل الشخص مُعفى من التزامات ضريبة الشركات، ويظل الخاضع للضريبة الذي يحقق فقط دخلاً مُعفى يعامل على أنه خاضع للضريبة ويكون ملزماً بالتسجيل لضريبة الشركات والقيام بالتزامات ضريبة الشركات.

وتشمل أنواع الدخل والنفقات المرتبطة التي تُعفى من ضريبة الشركات ما يلي:

1. أرباح الأسهم أو الحصص وغيرها من توزيعات الأرباح المحصلة من شخص اعتباري مقيم في الدولة؛³⁷

³⁶ المادة (22) من قانون ضريبة الشركات.

³⁷ البند (1) من المادة (22) من قانون ضريبة الشركات.



2. أرباح الأسهم أو الحصص وغيرها من توزيعات الأرباح المحصلة من حصص المشاركة في شخص اعتباري أجنبي؛³⁸
3. أي دخل آخر ناتج عن حصص المشاركة المنصوص عليها في المادة (23) من قانون ضريبة الشركات؛³⁹
4. الدخل الناتج عن المنشأة الأجنبية الدائمة حال اختيار عدم أخذ دخلها في الاعتبار لأغراض ضريبة الشركات؛⁴⁰
5. الدخل الذي يحققه شخص غير مقيم من تشغيل الطائرات أو السفن في حركة النقل الدولي حال استيفاء شروط معينة.⁴¹

³⁸ البند (2) من المادة (22) من قانون ضريبة الشركات.

³⁹ البند (3) من المادة (22) من قانون ضريبة الشركات.

⁴⁰ البند (4) من المادة (22) من قانون ضريبة الشركات.

⁴¹ البند (5) من المادة (22) من قانون ضريبة الشركات.



6. الأشخاص الاعتباريون المقيمون

الشخص الاعتباري هو كيان تم تأسيسه أو الاعتراف به بأي شكل آخر بموجب قوانين وتشريعات الدولة، أو بموجب قوانين إقليم أجنبي، وله شخصية قانونية مستقلة عن مؤسسه أو ملاكه أو مديره. ويمكن أن يأخذ الشخص الاعتباري أي شكل من الأشكال الآتية:

6.1. الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة العامة أو الخاصة التي تم تأسيسها في الدولة

تشمل الأمثلة على الأشخاص الاعتباريين "الذين تم تأسيسهم أو إنشاؤهم أو الاعتراف بهم بأي شكل آخر في الدولة"، دون الحصر، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة الخاصة، وشركات المساهمة العامة.

مثال 13: شركة مساهمة عامة في الدولة

الشركة (د) هي شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دبي.

ولأن الشركة (د) هي شركة تم تأسيسها في الدولة، فسوف تعتبر الشركة شخصاً مقيماً وعليها التسجيل لضريبة الشركات.

6.2. الكيانات الأجنبية التي تتم إدارتها والتحكم فيها بشكل فعال في الدولة

سيتم اعتبار الشخص الاعتباري الأجنبي الذي تتم إدارته والتحكم فيه بشكل فعال في الدولة، شخصاً مقيماً لأغراض ضريبة الشركات.

حتى يتم اعتبار الشخص الاعتباري أنه تتم إدارته والتحكم فيه بشكل فعال في الدولة، فليس من الضروري أن يكون أعضاء مجلس إدارته (أو من في حكمهم) مقيمين في الدولة. لا يتم تحديد الإدارة والتحكم بشكل فعال بحسب مكان تنفيذ أو إدارة القرارات التي اتخذها صانعو القرارات النهائية على أساس يومي. ويجوز للشخص الاعتباري أن يمتلك أماكن إدارة متعددة في أقاليم مختلفة، ولكنه وبصفة عامة سيمتلك مكاناً واحداً للإدارة والتحكم الفعال، وهو المكان الذي تتخذ فيه القرارات التجارية والإدارية الأساسية بشكل منتظم أو دوري خلال الفترة الضريبية ذات الصلة.

مثال 14: شخص اعتباري تتم إدارته والتحكم فيه بشكل فعال في الدولة

الشركة (ي) هي شركة محدودة مسجلة في الدولة (ل)، وتتخذ جميع القرارات التجارية والإدارية الأساسية الخاصة بالشركة (ي) في إمارة أم القيوين.

ولأن جميع القرارات التجارية والإدارية الأساسية تُتخذ في الدولة فسوف يتم اعتبار الشركة (ي) شخصاً مقيماً وعليها التسجيل لضريبة الشركات في الدولة.



6.3. فروع الشركات الإماراتية

يعامل الفرع الإماراتي لشخص مقيم كذات الشخص الخاضع للضريبة.⁴² وفي الواقع يعتبر الفرع الإماراتي لشخص اعتباري محلي امتداداً لمكتبه الرئيسي، وبالتالي فإنه لا يعتبر شخصاً اعتبارياً منفصلاً. ونتيجةً لذلك فلن يكون لفرع شركة إماراتية التسجيل لضريبة الشركات بشكل فردي، بل يجب على المكتب الرئيسي التسجيل لضريبة الشركات نيابةً عن جميع الفروع الإماراتية. وينطبق ذات الأمر على الفروع في المنطقة الحرة التابعة للأشخاص الاعتباريين المؤسسين داخل الدولة، وعلى الفروع الموجودة داخل الدولة التابعة لأشخاص قانمين في المناطق الحرة.

مثال 15: فروع الشركات الإماراتية

الشركة (ف) هي شركة خدمات لوجستية تم تأسيسها في الدولة ولها عدد من الفروع في مختلف إمارات الدولة.

تعتبر فروع الشركات الإماراتية امتداداً لشركاتها الأم / مكاتبها الرئيسية، ومن ثم لا يجوز تسجيلها بشكل منفصل. وبالتالي فإن الشركة (ف) سوف تسجل لضريبة الشركات وعليها إدراج جميع فروعها الإماراتية في نموذج طلب التسجيل لضريبة الشركات.

6.4. الأشخاص الاعتباريون المقيمون المؤهلون لتسهيلات الأعمال الصغيرة

ستكون تسهيلات الأعمال الصغيرة متاحة للأعمال في حال استيفاء الشروط المطلوبة.⁴³ وعلى وجه التحديد سيكون الخاضع للضريبة المؤهل قادراً على المطالبة بالاستفادة من تسهيلات الأعمال الصغيرة إذا كان يحقق دخلاً أقل من أو يساوي (3,000,000) ثلاثة ملايين درهم إماراتي في الفترة الضريبية ذات الصلة وجميع الفترات الضريبية السابقة التي تبدأ في 1 يونيو 2023.⁴⁴

في حال اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة، تعامل الأعمال على أنها لم تحقق أي دخل خاضع للضريبة خلال الفترة الضريبية ذات الصلة، مما يعني أن هذه الأعمال ليس عليها أي ضريبة الشركات تسدها. ولكن استيفاء شروط اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة لا يعفي الخاضع للضريبة الذي استوفى تلك الشروط من استيفاء التزامات الامتثال بموجب ضريبة الشركات مثل تقديم الإقرار الضريبي، كما يجب الاحتفاظ بالسجلات اللازمة لدعم الأهلية للاختيار الذي تم إجراؤه.

وحيث أن الاختيار يجب أن يتم في الإقرار الضريبي الخاص بضريبة الشركات، فإن الخاضع للضريبة الذي يختار تسهيلات الأعمال الصغيرة يجب عليه التسجيل لضريبة الشركات قبل أن يصبح قادراً على الاختيار.

⁴² البند (5) من المادة (11) من قانون ضريبة الشركات.

⁴³ البند (1) من المادة (21) من قانون ضريبة الشركات.

⁴⁴ البند (1) من المادة (2) من القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2023.



مثال 16: تسهيلات الأعمال الصغيرة

الشركة (ل) هي شركة تم تأسيسها في الشارقة، وتحقق دخلاً يبلغ 2,500,000 درهم إماراتي خلال الفترة الضريبية من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024، وترغب في اختيار تسهيلات الأعمال الصغيرة.

على الرغم من أن دخل الشركة (ل) عن الفترة الضريبية دون 3,000,000 درهم إماراتي، فإن استيفاء شروط الأهلية لتسهيلات الأعمال الصغيرة لا يؤثر على التزامات الامتثال لضريبة الشركات الواقعة على الشركة كشخص مقيم. وبالتالي على الشركة التسجيل لضريبة الشركات.



7. سلطة الهيئة لتسجيل شخص لضريبة الشركات

إذا ارتأت الهيئة أن الشخص يخضع للضريبة وأنه كان يجب عليه التسجيل لضريبة الشركات لكنه لم يقم بذلك، فوفقاً لتقديرها وبناءً على المعلومات المتاحة لها، يمكن لها تسجيل الشخص لضريبة الشركات.⁴⁵

وللشخص الحق في الطعن على تقييم ضريبي صادر بعد تسجيله من قبل الهيئة، إذا كان لا يوافق على ذلك القرار.

مثال 17: قيام الهيئة بتسجيل شخص لضريبة الشركات

الشركة (ج) هي شركة مقيمة في الدولة تأسست في إمارة دبي في عام 2014. لم تكن الشركة مسجلة لضريبة القيمة المضافة، وبالتالي لم تتلق مراسلات آلية من الهيئة بشأن التسجيل لضريبة الشركات.

وفي عام 2026 لم تكن الشركة مسجلة لضريبة الشركات بالرغم من حقيقة أنه كان يتعين عليها التقدم بطلب تسجيل نظراً لاستيفائها لتعريف الخاضع للضريبة لأغراض ضريبة الشركات.

للهيئة السلطة لتسجيل الشركة (ج) لضريبة الشركات ويسري هذا التسجيل من التاريخ الذي كان يتوجب عليها التسجيل فيه، حيث أن الشركة تدخل ضمن نطاق قانون ضريبة الشركات منذ ذلك التاريخ.

⁴⁵ البند (3) من المادة (51) من قانون ضريبة الشركات.



8. إلغاء التسجيل الضريبي

يتعين على الشخص الاعتباري التقدم بطلب لإلغاء تسجيله الضريبي في حال لم يعد خاضعاً لضريبة الشركات، ويحدث ذلك بشكل شائع عند التوقف عن مزاولة الأعمال أو نشاط الأعمال، ولكنه قد يحدث أيضاً بسبب الحل أو التصفية أو لأي ظروف أخرى.

ولأغراض إلغاء التسجيل الضريبي لضريبة الشركات، يتعين على الشخص الاعتباري أن يتقدم بطلب إلغاء التسجيل إلى الهيئة.⁴⁶ وما أن تتم الموافقة على الطلب، سيكون تاريخ إلغاء التسجيل هو تاريخ التوقف عن الأعمال أو نشاط الأعمال، ما لم تحدد الهيئة تاريخاً آخر.⁴⁷

وحتى يتم إلغاء تسجيل الخاضع للضريبة، يتعين عليه استيفاء جميع التزاماته المتعلقة بالامتثال للضريبة، على سبيل المثال تقديم جميع الإقرارات الضريبية ذات الصلة وسداد كامل ضريبة الشركات والغرامات الإدارية المستحقة.⁴⁸

وعلى الشخص الاعتباري تقديم طلب إلغاء التسجيل الضريبي خلال (3) أشهر من تاريخ انعدام وجود الجهة، أو التوقف عن مزاولة الأعمال أو نشاط الأعمال أو الحل أو التصفية أو غير ذلك.⁴⁹

مثال 18: إلغاء التسجيل الضريبي

الشركة (ب) هي شركة مقيمة في الدولة. تبدأ الفترة الضريبية لشركة (ب) في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر. توقفت الشركة (ب) عن ممارسة الأعمال في تاريخ 31 ديسمبر 2025. وفي تاريخ 3 يناير 2026، تقدمت الشركة بطلب إلى الهيئة لإلغاء تسجيلها الضريبي لأغراض ضريبة الشركات. كان آخر إقرار ضريبي لضريبة الشركات تقدمت به شركة (ب) للفترة الضريبية من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024.

وحيث أن شركة (ب) لم تقدم إقرارها الضريبي لضريبة الشركات للفترة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025، فيتعين تقديم هذا الإقرار وسداد أي ضريبة مستحقة قبل موافقة الهيئة على إلغاء التسجيل الضريبي للشركة.

⁴⁶ البند (1) من المادة (52) من قانون ضريبة الشركات.

⁴⁷ البند (3) من المادة (52) من قانون ضريبة الشركات.

⁴⁸ البند (2) من المادة (52) من قانون ضريبة الشركات.

⁴⁹ البند (2) من المادة (2) من قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (6) لسنة 2023.



مثال 19: إلغاء التسجيل الضريبي

الشركة (د) هي شركة مقيمة في الدولة. تبدأ الفترة الضريبية للشركة من 1 يونيو وتنتهي في 31 مايو. خضعت الشركة للتصفية في تاريخ 31 مايو 2025. وقبل تصفيتها، قدمت الشركة (د) جميع الإقرارات الضريبية المطلوبة حتى الفترة الضريبية المنتهية في 31 مايو 2025، ولم يكن لديها أي مستحقات لضريبة الشركات. بتاريخ 1 يونيو 2025، تقدّمت الشركة بطلب لإلغاء تسجيلها الضريبي.

ونظرًا لأن الشركة (د) قد قامت بتقديم جميع الإقرارات الضريبية ذات الصلة وسداد جميع مستحقات ضريبة الشركات حتى السنة المالية المنتهية في 31 مايو 2025، فسوف تقوم الهيئة بالموافقة على طلب الشركة وإلغاء تسجيلها لأغراض ضريبة الشركات.



9. التحديثات والتعديلات

التعديل الذي تم إجراؤه	تاريخ التعديل
• الإصدار الأول	أغسطس 2023